

أوضحت دراسة توثيقية عن مدى استعداد المنتفعات لتحمل تكلفة خدمات تنظيم الأسرة أن ارتفاع سعر حقنة تنظيم الأسرة بنسبة 25% لم يكن حائلاً أمام المنتفعات من مشروع تحسين خدمات تنظيم الأسرة للرجوع للعيادة، في حين كانت الآثار الجانبية للوسيلة هي السبب الرئيسي وراء عدم مواصلتهم لاستخدام الحقنة تحت مظلة مشروع تحسين خدمات تنظيم الأسرة. وكان لنتائج هذه الدراسة آثار كبيرة على استدامة هذا المشروع ومشروع تنظيم الأسرة في مصر.

### خلفية

الأسرة عدد 1 ومنتفعة ممن يترددن على العيادات الخارجية التابعة للعيادات التي يغطيها المشروع، حيث سئلت كل واحدة منهن عن مدى استعدادها لدفع السعر (P2) الذي كان أعلى إلى حد ما من السعر الذي اعتادت دفعه (P0). وإذا جاءت إجابة المنتفعة "نعم"، يوجه إليها سؤال آخر عن مدى استعدادها لدفع سعر أعلى من ذلك (P3). ولكن إذا كانت الإجابة على السؤال الأول هي "لا"، تسأل في هذه الحالة عما إذا كانت مستعدة لدفع سعر يتراوح بين السعر الذي دفعته بالفعل (P0)، والسعر المقترح في السؤال الأول (P2) والذي تشير إليه هنا على أنه السعر (P1).

تعتبر مسألة استعادة التكلفة من المسائل ذات الصلة الكبيرة بالبرنامج القومي لتنظيم الأسرة في مصر الذي يواجه طلباً متزايداً على وسائل تنظيم الأسرة، كم أنه من المنتظر أن يواجه قيوداً تتعلق بالميزانية نتيجة شروء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في وقف الدعم الذي تقدمه لمنتجات ووسائل منع الحمل تدريجياً إلى أن يتوقف تماماً بحلول عام 2007. إن منهجية قياس مدى استعداد المنتفعات لتحمل تكلفة خدمات تنظيم الأسرة هي عبارة عن تقنية تعتمد أساساً على إجراء مسح من شأنه مساعدة مديري البرنامج على التنبؤ بالآثار المحتمل حدوثها على استخدام الخدمات نتيجة تغير الأسعار.

استخدمت نتائج المسح لمحاكاة التغيرات في العوائد والاستخدام بفرض حدوث تغيرات متعددة في الأسعار. وتم استخدام تصميم جموعى **Panel Design** تحقيقاً للهدف الثالث حيث أجريت مقابلات مع عدد 414 منتفعة ممن يستخدمن حقن تنظيم الأسرة وسئلت عن مدى استعدادهن لتحمل تكلفة الخدمة، وأخبرن أن ثمن الحقنة التالية سيكون أعلى من الثمن الحالي بنسبة 25%، وتمت متابعة هؤلاء المنتفعات لمدة أربعة أشهر باستخدام نظم المعلومات الموجودة بالفعل والخاصة بالمشروع، وذلك لرؤية ما إذا كانت هؤلاء المنتفعات يرجعن للعيادة لأخذ الحقنة أو لا. وتم الاتصال بالمنتفعات اللاتي لم يعدن للعيادة عن طريق إجراء المقبلات المنزلية. وتم الاستناد إلى سلوك المنتفعات للتأكد من أن النوايا التي أعربت عنها المنتفعات بخصوص الزيادة الفعلية في سعر الحقنة هي نوايا حقيقية وصادقة.

تولى مشروع فرونتيرز FRONTIERS التابع لبرنامج الصحة الإيجابية في مجلس السكان إجراء هذه الدراسة بالتعاون المركز الديموجرافي بالقاهرة (CDC)، ومشروع تحسين خدمات تنظيم الأسرة الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والذي يقدم خدمات الصحة الإيجابية بأسعرا معتدلة. وتضمنت أهداف الدراسة: قياس مدى استعداد المنتفعات لتحمل تكلفة بعض خدمات تنظيم الأسرة المختارة التي يقدمها مشروع تحسين خدمات تنظيم الأسرة، والتنبؤ بالتغيرات التي ستطرأ على عوائد المشروع واستخدام الخدمات بعد طرح التغير في السعر، وتقييم التنبؤ بالسلوك من المسح على مستوى كل واحدة من المنتفعات اللاتي يستخدمن حقن تنظيم الأسرة.

### منهجية البحث

أجريت الدراسة في ست عيادات من العيادات التابعة لمشروع تحسين خدمات تنظيم الأسرة. شملت استمارة الاستبيان الخاصة بمسح قياس مدى استعداد المنتفعات لتحمل تكلفة خدمات تنظيم

## النتائج

- بعد استبعاد المنتفعات اللاتي توقعن عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة لأسباب غير اقتصادية من التحليل، شهدت التنبؤات بالسلوك وفقاً لمسح قياس مدى استعداد المنتفعات لتحمل تكلفة خدمات تنظيم الأسرة تحسناً ملحوظاً بلغت نسبته (90.2%) .

- ذكرت 80% من المنتفعات اللاتي أجريت معهن المقابلات أنهن مستعدات لدفع سعر أعلى نظير خدمات تنظيم الأسرة. وذكرت أكثر من 50% أنهن سيدفعن أعلى سعر ذكر (P3).

- وعندما وجه إليهن السؤال التالي: إذا ارتفع سعر هذه الخدمة إلى قدر لا ترغبينه أو لا تستطيعين تحمله، أين ستذهبين للحصول على هذه الخدمة؟ ذكرت 2% فقط من المنتفعات من الحقن و 1% فقط من المنتفعات من اللولب أنهن لن يواصلن استخدام خدمات تنظيم الأسرة على الإطلاق. وذكرت باقي المنتفعات أنهن إما سيواصلن استخدام الخدمة في العيادات التابعة للمشروع بغض النظر عن زيادة السعر، أو أنهن سيذهبن إلى منافذ أخرى مثل عيادات وزارة الصحة.

- وإذا كانت تنبؤات المنتفعات بخصوص سلوكهن المستقبلي حول شراء الخدمة دقيقة، عندئذ سنؤدي زيادة سعر الحقن بأدنى قدر من الزيادة (3.5 إلى 4.5 جنيه) إلى زيادة في العوائد بخسارة 7-8 منتفعات فقط. أما إذا ارتفع معدل الزيادة عن ذلك، أي من 3.5 إلى 5.5 جنيه، سيؤدي هذا إلى خفض إجمالي العوائد وخسارة 27 منتفعة.

- أوردت حوالي ثلاثة أرباع نسبة المنتفعات من الحقن (حوالي 73%) اللاتي استجبن للاستبيان تنبؤات صحيحة، أي أنهن ذكرن أنهن سيعدن للعيادات وقمن بذلك بالفعل (71%)، أو ذكرن أنهن لن يعدن وبالفعل لم يرجعن للعيادات (2.4%). أما المنتفعات المتبقيات البالغ عددهن 110 منتفعة (27%) لم يعطين تنبؤات صحيحة، حيث ذكرت أغلبهن أنهن سيعدن للعيادات ولكن في الحقيقة لم يفعلن ذلك.

- السبب الأكثر شيوعاً وراء عدم مواصلة استخدام حقن تنظيم الأسرة في العيادات هو الآثار الجانبية (50%)، في حين شكلت النواحي الاقتصادية 11% من أسباب عدم الرجوع لاستخدام الوسيلة (الجدول 1).

Formatted Table

الجدول رقم (1): الأسباب وراء عدم مواصلة المنتفعات استخدام وسائل تنظيم الأسرة

الإجمالي	الاستخدام الحالي لتنظيم		السبب الرئيسي وراء عدم العودة لاستخدام حقنة تنظيم الأسرة التالية
	لا يستخدمون	يستخدمون تنظيم	
49	20	29	مشاكل تتعلق بالوسيلة
14	6	8	مشاكل في الحصول على الخدمة
17	17	0	لا يوجد احتياج في الوقت الحالي لتنظيم الأسرة
11	2	9	مشاكل اقتصادية
6	3	3	أخرى
97	48	49	الإجمالي

\*خلافًا للحقنة

## موجز بأهم السياسات

- عندما يتخذ مديروا برنامج تنظيم الأسرة قراراً بشأن نسبة رفع الأسعار، عليهم أن يزنوا مزايا العوائد الإضافية مقارنة بنقص عدد الزيارات.
- الدليل على أن عدد قليل من المنتفعات هن اللاتي سيتوقفن عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة بشكل مطلق نتيجة رفع الأسعار يجب أن يؤدي إلى تخفيف حدة القلق بشأن تأثير الزيادة في السعر على استخدام الخدمات بشكل عام.

- منهجية مدى استعداد المنتفعات لتحمل تكلفة خدمات تنظيم الأسرة يمكن أن تعطي مديري البرنامج الدليل القاطع بشأن تأثير زيادة السعر على استخدام الخدمة، حيث يجب التشجيع على استخدامها قبل اتخاذ هذا القرار.
- نوصي بإجراء مسح قياس مدى استعداد المنتفعات لتحمل تكلفة خدمات تنظيم الأسرة مرة أخرى في القطاع العام الذي يعد الجهة الأولى التي تقدم خدمات/وسائل تنظيم الأسرة. وقد يشجع مدى الاستعداد الكبير بين المنتفعات من القطاع العام الحكومة على إعادة النظر في سياسة تقديم خدمات تنظيم الأسرة مجاناً، ومن ثم، تسهم في تحقيق الاستفادة للبرنامج القومي لتنظيم الأسرة.

مارس 2006

